الرئيس الإثيوبي يبدأ زيارة رسمية لبلادنا :

الرئيس جيرما ولد جورجيس يبدي إعجابه بالمعالم التاريخية والحضارية لمدينة صنعاء

صنعاء / سبأ :

بدأ فخامة الرئيس جيرما ولد جورجيس ، رئيس جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية أمس زيارة رسمية لبلادنا على رأس وفد رفيع المستوى تستغرق عدة أيام تلبية لدعوة وجهها له فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية وسيجري الوفد الإثيوبي الضيف خلال الزيارة مباحثات تتناول سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين بالإضافة الى استعراض الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي وخصوصا الوضع في الصومال على ضوء التطورات الأخيرة .

ولدى وصول ضيف اليمن الكبير جرى له استقبال رسمي كبير حيث كان في مقدمة مستقبليه فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية والإخوة :

عبد ربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية وعبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى و الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والدكتور يحيى الشعيبي وزير الدولة أمين العاصمة رئيس بعثة الشرف وجازم عبدا لخالق سفير بلادنا لدى إثيوبيا.

وعند سلم الطائرة عانق فخامة الأخ رئيس الجمهورية ضيفه الرئيس الأثيوبي مرحبا بزيارته لليمن ، ثم توجه الرئيسان الى منصة الشرف حيث عزفت الموسيقى السلامين الوطنيين للبلدين الصديقين واستعرضا حرس الشرف الذي اصطف علي ارض المطار لتحيتهما.

بعد ذلك صافح ضيف اليمن كبار مستقبليه الأخوة القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا ومستشاري رئيس الجمهورية والوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى وعددا من القيادات العسكرية و الأمنية وأعضاء السفارة الأثيوبية بصنعاء ، ثم توجه موكب الزعيمين فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وضيفه فخامة الرئيس / جيرما ولد جورجيس الى مقر إقامة الضيف بالقصر الجمهوري .

وفي إطار زيارته الحالية لبلادنا قام فخامة الرئيس الإثيوبي جيرما ولد جيورجيس بعد عصر أمس بجولة استطلاعية للعاصمة صنعاء اطلع خلالها على معالمها التاريخية والحضارية ، حيث زار ميدان السبعين وقام بوضع إكليل من الزهور على ضريح الجندي المجهول ، كما غرس شتلة لشجرة المحبة والوفاء في حديقة صرح الجندي المجهول تعبيرا عن حميمية العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الصديقين وتميز هذه العلاقات بقيم راسخة ومتجددة.

ثم زار فخامة الرئيس الإثيوبي مدينة صنعاء القديمة وكان في استقباله عند بوابة المدينة التاريخية الأخ أمين جمعان أمين عام المجلس المحلي لأمانة العاصمة وقيادة السلطة المحلية والذين قاموا بإهداء مفتاح العاصمة صنعاء الى فخامة الرئيس جيرما ولد جيورجيس .

وخلال جولته والوفد المرافق له في عدد من الأحياء التاريخية لمدينة صنعاء القديمة اطلع الرئيس الإثيوبي على جماليات فن العمارة اليمنية الذي تزدهي به المدينة كنموذج فريد يميزها عن غيرها من المدن الأثرية في العالم .

كما استمع الوفد الإثيوبي الضيف من الدكتور يوسف محمد عبدالله أستاذ الآثار في جامعة صنعاء والدكتور عبدالله زيد عيسى رئيس الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية الى شرح مفصل عن الخلفية التاريخية للمدينة وجوانب من خصوصيتها الحضارية والمعمارية وكل الملامح الابداعية الفنية فيها التي تحكي قصة هذه المدينة عبر التاريخ .

وأبدى فخامة الرئيس الإثيوبي دهشته من الروح الجمالية التي تنبض بها المدينة وبخاصة في معمارها ، مؤكدا انه يتفرد بضخامة وعظمة تتجلى في ملامح عديدة أهمها مواد و طريقة البناء ، معربا عن إعجابه الشديد بعبقرية الفن في كل شيء بهذه المدينة والذي يمثل شاهدا على عراقة وأصالة وخصوصية حضارة الانسان اليمني .

ثم زار الرئيس الإثيوبي والوفد المرافق له مجمع الدفاع في منطقة العرضي ، حيث اطلع على العديد من المعالم التي تمثل شواهد حية تحكي مرحلة هامة من تاريخ اليمن في العهد العثماني ، وقد عبر الرئيس جيرما ولد جيورجيس ، عن بالغ سعادته بما شاهده من معالم وجهود تؤكد عظمة الانجاز وعراقة التطور الذي تميز به الإنسان اليمني في كل مراحل تاريخه.

رافق فخامة الرئيس الإثيوبي خلال الجولة الاستطلاعية الإخوة : الدكتور يحيى الشعيبي ، وزير الدولة ، أمين العاصمة ، رئيس بعثة الشرف المرافقة والأخ جازم عبد الخالق الأغبري ، سفير الجمهورية اليمنية لدى اثيوبيا و أعضاء بعثة الشرف المرافقة.

وجه الوزراء المعنيين باتخاذ الإجراءات التنفيذية

مجلس الوزراء يوافق على نتائج أعمال اللجنة العليا اليمنية - السورية واليمنية - الأردنية

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي برئاسة الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية على تقرير نتائج أعمال الدورة السابعة للجنة العليا اليمنية –السورية المشتركة المنعقده بمدينة دمشق خلال الفترة ٢٤ – ٢٩ يناير الماضي برئاسة الأخ عبد القار باجمال رئيس مجلس الوزراء والمهندس محمد ناجي عطري رئيس الوزراء بالجمهورية العربية السورية الشقيقة .. وتضمن التقرير محضر اجتماع الدورة الى جانب وثائق التعاون التي تم التوقيع عليها بين البلدين الشقيقين في ختام أعمال اللجنة المشتركة وشملت اتفاقات وبرامج تنفيذية وبرتوكولات ثنائية للتعاون في مجالات الإعلام والشباب والرياضة والثروة السمكية والتعليم والمهني والتقني والشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب التأهيل والقضاء والتشريعات القانونية والصحة العامة والبيئة والمغتربين والزراعة.

كما اقر المجلس التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة المنعقدة في صنعاء يومي ٢٣ و ٢٤ يناير الماضي برئاسة الأخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وأخيه الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، حيث اقر المجلس محضر اجتماع اللجنة المشتركة ، إضافة الى الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية للتعاون والبالغ عددها ٢٢ وثيقه شملت التعاون بين البلدين الشقيقين في قطاعات الزراعة وتنمية الصادرات والتشريعات القانونية والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والصحة والطاقة والاستثمار والثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم والتأمينات والمعاشات والقوى العاملة والسياحة والخدمة المدنية والدفاع المدني والتعليم الفني والتدريب المهني والآثار والدراسات الأثرية وحماية البيئة والمناطق الحرة الى جانب التعاون في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقد ثمن المجلس النتائج الطيبة التي خرجت بها اجتماعات كل من اللجنة

اليمنية

–السورية العليا المشتركة ، واللجنة اليمنية – الأردنية العليا المشتركة على صعيد تعزيز العلاقات الأخوية بين اليمن وكل من سوريا والاردن وكذا خدمة توجهات العمل العربي المشترك المحقق لتطلعات الشعوب العربية في التكامل والشراكة الحقيقية في مختلف المجالات ..

موجها جميع الوزراء المعنيين بوثائق التعاون التي تم التوقيع عليها في ختام أعمال اللجنتين لاتخاذ الإجراءات العملية والتنفيذية اللازمة لتنفيذ ماورد فيها كل فيما يخصه وموافات وزارة التخطيط والتعاون الإدولي بنتائج ذلك وبما يستجد أولاً بأول ورفع تقارير دورية الى المجلس حول مستوى التنفيذ العملي لما تضمنته تلك الوثائق المجسدة لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وأخويه فخامة الرئيس السوري بشار الأسد وجلالة الملك الأردني عبدالله الثاني في العمل علي تطوير أدوات العمل والتعاون الثنائي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ووافق المجلس في اجتماعه أمس على مقترح وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشأن قيمة بدل طبيعة العمل الذي اقره المجلس في اجتماعه الأسبوع الماضي للمعلمين وشاغلي وظائف المهن التعليمية بوزارات التربية والتعليم والتعليم الفني والمهني والذي تراوح ما بين أثنى عشر ألفا وخمسمائة وأربعين ريالا كحد أعلى وسبعة آلاف وسبعمائة ريال كحد أدنى وذلك للمعلمين المرتبطين بالعملية التعليمية بصورة مباشرة وما بين ١١ ألفاً و٢٨٦ ريالا كحد أعلى و٦ آلاف و٩٣٠ ريالا كحد أدنى للوظائف التدريسية المساعدة إلى جانب تحديد قيمة بدل وظائف الإشراف المدرسي التي تراوح بين ١٠ آلاف و٣٢ ريالا كحد أعلى و٦ آلاف و١٦٠ ريالا كحد أدنى وأخيرا وظيفة السكرتارية والأرشيف التي تراوح قيمة البدل المخصص لها بين ٦ آلاف و٢٧٠ ريالا كحد أعلى و٣ آلاف و٨٥٠ ريالا كحد أدنى .

وجدد المجلس تأكيده على ارتباط سريان ما جاء في هذا القرار بتنفيذ وزارة التربية والتعليم لمصفوفة الإصلاحات المطلوبة في المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ..

كما وافق المجلس على مقترح وزير الخارجية والمغتربين بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للجمهورية اليمنية لدى مملكة اسبانيا الصديقة الى مستوى سفير بدلاً من الدرجة الحالية (قائم بالأعمال).

وأحال المجلس مجموعة من اتفاقيات العمل العربية المقدمة من قبل الأخت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الى وزارة الشئون القانونية لمناقشتها بالتنسيق مع الوزارات المعنية وذات العلاقة ومن ثم الرفع الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على التقرير المقدم من قبل الأخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية حول مشاركته في الدورة الـ٢٤ لمجلس وزراء الداخلية العرب المنعقدة أواخر شهر يناير المنصرم، وعلى تقرير الأخ وزير النفط والمعادن بشأن مشاركته في المؤتمر الدولي السابع للنفط والغاز المنعقد في العاصمة الهندية نيودلهي منتصف الشهر الماضي.

إقرار مقترح بقيمة بدل طبيعة العمل للمعلمين وشاغلي وظائف المهن التعليمية

اللجنة اليمنية الخليجية المشتركة تبدأ أعمالها بمقر الأمانة

الرياض / سبأ:

بدأت أمس بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي اجتماعات اللجنة اليمنية – الخليجية المشتركة بحضور الأخ عبد الكريم إسماعيل الارحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي وممثلي دول مجلس التعاون الخليجي والصناديق الخليجية والصندوق العربي للتنمية و البنك الإسلامي للتنمية.

وتناقش اللجنة اليمنية الخليجية المشتركة التي يشارك في أعمالها الأخ محمد علي محسن الأحول سفير اليمن لدى المملكة على مدى يومين مقترحات المخصصات المالية من تعهدات مؤتمر المانحين بلندن البالغة ٧ و٤ مليارات دولار لتنفيذ مشاريع للبرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة والبالغة خمسة وثمانين مشروعا في مختلف الجوانب المتصلة بتنمية الموارد البشرية والبنية التحية للتنمية وقطاعات الخدمات المختلفة.

وفي الجلسة الافتتاحية للجنة اكد الاخ عبد الكريم اسماعيل الارحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي أهمية اجتماع اللجنة اليمنية الخليجية المشتركة بعد النحاجات التي حققها مؤتمر المانحين في حشد التمويلات اللازمة للبرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة.. مشيراً الى أهمية مواصلة تحقيق النجاحات من خلال مناقشة المخصصات المالية لمشاريع البرنامج الاستثماري البالغة ٨٥ مشروعاً من التعهدات المالية لمؤتمر المانحين.

وقال الأرحبي "اننا في اجتماع اللجنة اليمنية – الخليجية المشتركة أمام مهمتين الأولى تتعلق بحشد الجهود وتوضيح الطريق العلمية لاندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً اهمية العمل المشترك بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي والصناديق الخليجية والعربية من اجل ايضاح الرؤية العملية لاندماج الاقتصاد اليمني باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي حتى يصبح لدى الجانبين فهم مشترك وواضح لهذه العملية من خلال خارطة طريق ونهج ملائم.

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي الى ان الاتفاق على رؤية مشتركة لاندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتطوير خارطة طريق لذلك يجعل من السهل واليسير معرفة الخطوات التنفيذية التي من المفترض السير بها لتحقيق الهدف المتفق عليه وهو اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال : " ان اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هو أول تجربة لانفتاح المجلس على دول أخرى من اجل الاندماج.. مشددا في الوقت نفسه على أهمية الاستفادة من التجارب المتاحة وبالذات تجربة الاتحاد الأوروبي باعتبارها تجربة رائدة في هذا المجال".

وأضاف": ان هناك مفاوضات بين بلادنا والاتحاد الأوروبي بهذا الشأن أسفرت عن موافقة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي على تقديم الدعم الفني لتعزيز الشراكة اليمنية – الخليجية وكذلك الشراكة بين الجانبين والمانحين التقليديين لخلق شراكة ثلاثية بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون الخليجي والمانحين التقليديين لليمن" .

وأشار الاخ وزير التخطيط والتعاون الدولي الى ان المهمة الثانية أمام اللجنة اليمنية – الخليجية المشتركة تتعلق بترجمة نتائج مؤتمرالمانحين على ارض الواقع بهدف استخدام تعهدات مؤتمر المانحين المالية في تنفيذ المشاريع التي تم تحديد مخصصاتها ومبالغها من هذه التعهدات.

وأوضح الارحبي أن الجمهورية اليمنية خصصت تعهدات مالية لمشاريع محددة تتعلق بالبيئة التحتيه والخدمات من الدعم الذي اقر في مؤتمر المانحين وهذه المشاريع محددة في البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة.

ونوه الأخ عبد الكريم اسماعيل الارحبي بان وزارة التخطيط والتعاون الدولي قدمت مقترحات دول مجلس التعاون والصناديق الخليجية والعربية تتضمن المشاريع التي تم تخصيص مبالغ تنفيذها من الألتزامات المحددة من وثم كل دولة وتم الإعلان عنها في مؤتمر لندن للمانحين.. كما قدمت قائمة بكل المشاريع مجتمعة لكي يسهل التشاور والتنسيق للبدء بإقرار المخصصات المالية لهذه المشاريع والبدء في تنفيذها على ارض الواقع بعد أن ركز البرنامج الاستثماري على الأولويات الخاصة بتنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية والبنية التحتية.

وأكد أن اليمن اختارت أفضل آليات التنفيذ بما يعزز القدرة الاستيعابية للتعهدات المالية التي خرج بها مؤتمر المانحين بلندن من خلال الوحدات التنفيذية التي تم إنشائها بدعم من البنك الدولي والمانحين الدوليين لليمن منوهاً إلى إلتزام بلادنا بالشروط الدولية وفي مقدمتها إجراءات المناقصات والقياسات والشفافية وغير ذلك من الشروط .

وتحت رقابته أيضاً وقال : ان هذه الوحدات التنفيذية ذات مواصفات دولية مدعومة من قبل البنك الدولي حيث ستتولى تنفيذ المشاريع ذات الدراسات الجاهزة، فضلاً عن عمل الحكومة الجاد في أنشاء وحدات تنفيذية جديدة في قطاعي الطاقة والطرق في القطاعات الخدمية الأخرى

من جانبه أشاد محمد بن عبيد الزر وعي الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية بجهود اللجنة الخليجية اليمنية المشتركة التي تمخضت عنها النجاحات الكبيرة التي حققها مؤتمر المانحين بلندن.. مشيرا الى ان تواصل اجتماعات اللجنة هو استمرار لتحقيق النجاحات لتوثيق وتعزيز علاقات الشراكة الخليجية اليمنية.

المطالبة بإعادة نشاط صندوق الدواء وإيجاد آلية لتفعيل دوره

عدن / لينا جحلان

تعتمد الحكومة اليمنية سنوياً مبلغ مليار وخمسمائة مليون ريال لشراء الأدوية الاساسية لمواجهة احتياجات السكان في البلاد.

وأوضح الاخ الدكتور علي عبدالله صالح المرفدي مدير البرنامج الوطني للأدوية اقليم عدن لـ (١٤ أكتوبر) ان مستوى توفير الادوية للامراض المزمنة والمستعصية قد انخفض بشكل كبير خلال عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م بعد ان توقف استيراد الادوية المنقذة للمرضى والأساسية.

وأشار الدكتور المرفدي إلى أن الغاء صندوق الادوية الذي كان معمولاً به في السابق قد أدى الى توقف هذه الادوية .. موضحا ان صندوق الدواء التابع لوزارة الصحة كان يعمل وفق آليات لشراء وخزن وتوزيع الادوية بالنظام الاقليمي عبر مخازن اقليمية في صنعاء وعدن والحديدة والمكلا وذمار التي تتولى عملية توزيع الادوية وفق مخصصات سنوية واضحة ما أدى الى ارتفاع مستوى الأدوية، التي بلغت نسبها ٧٠٪ منذ تأسيس هذا الصندوق عام ١٩٩٩م.

واضاف ان كمية الأدوية التي وردت للصيدليات خلال عام ٢٠٠٦م هي استهلاك شهر واحد فقط لحاجة المرضى ، حيث اقتصرت على فترات متباعدة الأمر الذي خلق معاناة انسانية لهؤلاء المرضى.

وذكر ان مستوى الأدوية الحيوية والمنقذة للحياة والأساسية قد وصل الى أقل من ٥٪ ، حيث ان الادوية المنقذة للحياة المتوفرة في السوق هي ٣٪ من أصل ٩٢ صنفاً ، والادوية الأساسية ٣٪ بالنسبة الى ٩٠ صنفاً .. منوهاً بان هذا الأمر يتطلب الاستعانة بالجهات المسؤولة ، وعلى الخصوص رئيس الوزراء لانقاذ الوضع الذي تعاني منه اقسام الطوارئ والعمليات وعدم قدرتها على تأدية واجباتها الأساسية.

وطالب الدكتور علي عبدالله صالح بعودة آلية شراء وتوزيع الادوية التي كانت عليها أثناء قيام صندوق الدواء ، لإنها الآلية التي أثبتت نجاحا كبيراً في توزيع مخصصات الادوية في المحافظات.

تذليل الصعوبات ورفع القدرات وتفاعل المواطنين للموتمر السنوي

المكلا /سبأ:

بدأت أمس بمدينة المكلا محافظة حضرموت أعمال المؤتمر السنوي الـ١٧ لمدراء أمن المديريات وقيادات الوحدات والأجهزة الأمنية بالمحافظة تحت شعار /تحديث الإدارة وتعزيز البناء النوعي للأجهزة الأمنية / .

ويناقش المؤتمرون على مدى يومين ، عدداً من أوراق العمل والتقارير حول جرائم السرقات ومضمون الإجراءات التنفيذية للبرنامج الإنتخابي للأخ رئيس الجمهورية وإتجاه خطة وزارة الداخلية للعام الجاري ٢٠٠٧م ، والتقرير الإحصائي الأمني للعام الماضي ٢٠٠٦م .

وفي افتتاح المؤتمر أشار الأخ / عمير مبارك عمير وكيل محافظة حضرموت ، الى أهمية عقد هذه المؤتمرات السنوية للقيادات الأمنية والتي تكتسب أهمية كبيرة لتصحيح الأوضاع والإختلالات في نشاط الأجهزة الأمنية والإستماع إلى الملاحظات والمقترحات الهادفة إلى تعزيز القدرة الأمنية للقادة على مستوى المديريات .. منوها الى أن السلطة المحلية بالمحافظة سوف تذلل كل الصعوبات في سبيل تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر لرفع الجاهزية الأمنية في المحافظة .

وكان العميد/ أحمد محمد الحامدي مدير أمن محافظة حضرموت قد استعرض نشاط الأجهزة الأمنية في المحافظة ونسبة إنجاز الخطة الأمنية في المحافظة لعام ٢٠٠٦م والتي بلغت٩٠ بالمائة والمصالح المركزية بالمديريات ٥٣ بالمائة .. مؤكدا تمكن الأجهزة الأمنية من ضبط غالبية الجرائم وبنسبة ٥ر٩٣ في المائة حيث تم التبليغ عن الجرائم خلال العام الماضي ٢٠٠٦م بعدد ألف و٣٧ بلاغا مقارنة بعام ٢٠٠٥م والذي بلغ عدد البلاغات ألفا و٢٨٦ بلاغا ، فيما بلغت عدد الحوادث المرورية لعام ٢٠٠٦م ٢٦٣ حادثة مقارنة بعام ٢٠٠٥م والذي بلغ خلاله عدد الحوادث ٣٧٠ حادثة.

وأوضح العميد ألحامدي بأن الخسائر البشرية بلغت ٣٠٧ حالة وفاة وإصابة ٥٢٤ بإصابات متنوعةٍ في جميع حوادث المرور والحوادث الجنائية لعام ٢٠٠٦م .. مشيدا بدورالأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والسكينة العامة في المحافظة .. داعيا القيادات الأمنية للوقوف بكل جدية أمام التقارير المقدمة للمؤتمر الـ ١٧ والخروج بقرارات وتوصيات من شأنها النهوض بالحالة الأمنية ورفع جاهزية الأجهزة الأمنية وتحقيق معدلات عالية في تنفيذ الخطة الأمنية لعام ٢٠٠٧م .

حضر الافتتاح الأخوان القاضي / هادي عيضه رئيس النيابة العامة بالمحافظة والدكتور / أحمد عمر بامشموس رئيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وعدد من مدراء المرافق والمؤسسات الحكومية بالمحافظة .